

مجموعة على أفندي الرومي في البيع الموقوف مالمظلم

ولو باع الدار الموقوفة والمشتري يعلم الاجارة فانه يملك رقبته ويتبعها
على حق المبيع حتى يملكها الساخر عليه بالاستيفاء يكون له جبر المبيع وبها
الصلح في العقار من صلح البسوط ١٢١

وقتها وفي القدر مما اذا اجر الرجل عبده سنة فلي مضي سنة اشهر اعتقه وعقته
جائز وكان العبدان شامضين على الاجارة وان شاقح واذا اجاز لم يكن له
ان ينقض بعد ذلك واخر ما مضى للسيد ان لم يكن عليه دين موما يني العبد وان كان
حين اجر العبد استعمل الاجرة ثم اجاز العبد بعد العتق فالاجرة تملك بالسيد تارة
في اتحاد عشر من الاجارة ١٢١

في بيع الوفا من البرازية باع ارض غير وقفا بامر الملك ان باع له فهو يملك وان باع
لنفسه فهو كالمستجير العين له هبة انتهى ١٢٢
وفي البرازية واجاب صاحب الدار في المراهين اذا فتح كوة في جدار الرهن للاضائة فوهن
اجلر وسقط منه ضمن النقصان اعني سقط من الدين وقد النقصان ولو كان
مكان الرهن بيع الوفا له يضمن ١٢٦

في مجموعة على أفندي ربيع السنن من كتاب الدعوى وفي المنتبة اثنان اقتسم الزكوة
ثم ادعى احدهما ان الزكاة جعل له هذه الشئ المعين من الذي كان داخل تحت القسمة
ان قال انه كان في صحري فقبل وان مطلقا لا في الاولين دعوى البرازية انتهى
وفي ارض هضم الزكوة بين الورثة او قبل التولية للدار الموقوفة او الوصاية في الزكوة
يعاد العلم والتعيين بان هذه الزكوة لم يؤجها بعد ذلك لتقسيمه له فسمع اصله

وفي حرم الضمان في كتاب الوضوح ما نفسه اذا قبض المستحق المعلوم ضمان او ضمانا لا يضمن
ضمن ما يوجب الضمان وقيد ايضا واذا اصر في الناظر لم مع الحاجة الى التعريفان يضمن واذا اصر
هل يرضع عليهم بماد فعل كوجهه فهو اماله يتحققه اوله ان يرضعوا امكن التواحد نذر على عدم الرجوع
فانهم قالوا في باب النفقات ان مخرج الغائب اذا انفق الودين على ابي المخرج بعد اذ ذبح
الفاضل فان يضمن واذا ضمن لا يرجع عليهم الا غير ذلك بخلاف ما لو شرط الواقف قضاء دينهم في بيع
الفاضل في القتر فان ظهر دين في تلك السنة وصرف الفاضل الى المصرف المذكورة ظهر دين على الواقف
حيث يسترد ذلك من المدفوع اليه لان الناظر ليس يتعدى في هذه الصورة احد منهم والدين وقت
المرجع فلم يملك الفاضل وكان لناظر استردا في سبيلنا هو من يكون صرفا لهم على ما جاز الله

عاشق من الاشياء